



للإصدار الفوري

للتواصل:

**Hydra Strategy**  
هيدرا لخدمات الاتصالات الاستشارية  
Henrietta Hirst  
هنريتا هيرست  
لندن/ +44 (0) 7880 742 375  
[Henrietta.hirst@hydrastrategy.co.uk](mailto:Henrietta.hirst@hydrastrategy.co.uk)

**MacMillan Communications**  
ماكميلان للاتصالات  
Chris Sullivan  
كريس سوليفان  
نيويورك/ 212-473-4442  
[chris@macmillancom.com](mailto:chris@macmillancom.com)

**HFR**  
مؤسسة أبحاث صناديق التحوط  
Kenneth Heinz  
كينيث هاينز  
شيكاغو/ 312-658-0955  
[info@hfr.com](mailto:info@hfr.com)  
[@HFRInc](https://twitter.com/HFRInc)  
[@KennethJHeinz](https://twitter.com/KennethJHeinz)

## رأس مال صناديق التحوط يصل إلى مستوى قياسي في الربع الأول من 2021 بفضل الأداء القوي لمؤشرات HFRI

*تدفقات رأسمالية واردة للربع الثالث على التوالي مع تأهب المستثمرين لمواجهة التقلبات؛  
رأس مال الاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث يتخطى حاجز التريليون دولار وينضم إلى استراتيجيات تحوط حقوق  
الملكية في نادي التريليون دولار؛  
مؤشر مؤسسة أبحاث صناديق التحوط للعمليات المشفرة يواصل منحى صعود 2020 مسجلاً قفزة في الأرباح  
بلغت 120% في الربع الأول*

شيكاغو (21 أبريل 2021) – واصل رأس مال قطاع صناديق التحوط رحلة الصعود التي شهدتها ختام العام الماضي خلال الربع الأول أيضاً من هذا العام، وذلك بفضل بداية العام الرائعة والتي كانت الأقوى من نوعها منذ عام 2000 واستمرار التدفقات الواردة من المستثمرين، مجتازاً بذلك العديد من المراحل المهمة المميزة للنمو والتوسع في القطاع. وتجاوزت القيمة الإجمالية لرأس مال قطاع صناديق التحوط ما يقدر بحوالي 3.8 تريليون دولار مع نهاية الربع الأول من العام، أي بواقع زيادة مقدارها 201 مليار دولار منذ بداية العام، وذلك طبقاً للبيانات الواردة في أحدث إصدار من "تقرير قطاع صناديق التحوط العالمي" الصادر اليوم عن مؤسسة أبحاث صناديق التحوط (HFR)، وهي الشركة العالمية الرائدة في توفير المؤشرات والتحليلات والأبحاث في قطاع صناديق التحوط على المستوى العالمي.

وسجل إجمالي رأس مال قطاع صناديق التحوط قفزة كبيرة بلغت 844 مليار دولار خلال الأربعة أرباع سنوية الأخيرة بعدما كان قد تراجع لأقل من 3 تريليون دولار خلال الربع الأول من عام 2020 عند بداية ظهور الوباء العالمي. ويقدر إجمالي صافي التدفقات الواردة للأصول بحوالي 6.1 مليار دولار خلال الربع الأول من 2021، ليصل بذلك إجمالي صافي التدفقات الواردة الجديدة منذ الربع الثالث من 2020 إلى 22.1 مليار دولار.

وارتفع مؤشر HFRI للمركب المرجح للصناديق بمقدار +6.0% خلال الربع الأول من 2021، ليصبح هذا الربع بذلك أفضل ربع سنوي أول من حيث الأداء منذ عام 2000 ويحتل المركز الخامس من حيث تحقيق أفضل عائدات خلال الربع السنوي الأول منذ إطلاق المؤشر على الإطلاق. كما تقدم مؤشر "HFRI 500" للمركب المرجح للصناديق القابل للاستثمار بمقدار +5.0% خلال الربع الأول من 2021، وهو الأداء الأفضل للمؤشر منذ الربع الأول من عام 2006. وتخطت عائدات

كل من هذين المؤشرين العائدات التي حققها مؤشر ناسداك المركب خلال الربع الأول من العام والتي بلغت +2.8%. بالإضافة إلى ما سبق، ارتفع مؤشر "HFRI 500" للمركب المرجح للصناديق بمقدار +15.1% خلال الخمسة أشهر الأخيرة، وهو أفضل أداء على مدى خمسة أشهر للمؤشر منذ إطلاق مجموعة مؤشرات "HFRI 500" عام 2014.

وجاء أداء مؤشر HFR للعمليات المشفرة في مقدمة جميع استراتيجيات صناديق التحوط خلال الربع الأول من عام 2021، مرتفعاً بمقدار +120% خلال الربع ومواصلاً مسيرة الأرباح الضخمة التي حققها عام 2020 وبلغت +193%.

كما تربعت عائدات الاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث، والتي تركز تحديداً على استثمارات حقوق الملكية والائتمان التي يبلغ تقديرها أقل من الواقع ولا يلقي لها الكثيرون بالأول والتي لاقت مؤخرًا اهتمامًا متزايداً من مستثمري البيع بالتجزئة، على رأس أرباح رأس المال والأداء على مستوى الاستراتيجيات خلال الربع الأول من العام، مع تخطي إجمالي رأس مال الاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث لحاجز التريليون دولار للمرة الأولى والتحاقها بحفاظ تحوط حقوق الملكية والتي تجاوزت هي الأخرى هذا المنعطف التاريخي. وازداد إجمالي رأس مال الاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث بحوالي 85.4 مليار دولار خلال الربع الأول من العام، ليصبح بذلك إجمالي رأس مال الاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث 1.05 تريليون دولار. وتعدت زيادات رأس مال الاستراتيجيات الفرعية المدفوعة بالأحداث في المقام الأول إلى صناديق الأوضاع الخاصة، والتي سجلت أرباح رأسمالية قائمة على الأداء مقدارها 46 مليار دولار خلال الربع، لتصبح قيمة أصول الاستراتيجيات الفرعية بذلك 483.3 مليار دولار. وقفز مؤشر "HFRI 500" للاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث القابل للاستثمار بمقدار +7.9% خلال الربع الأول، بينما صعد مؤشر HFRI للاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث (الإجمالي) بمقدار +8.2%، وهو الصعود الذي ينسب في الأساس إلى مؤشر HFRI للاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث: صناديق الأوضاع الخاصة والذي ارتفع بمقدار +10.0%.

وبعدما كسر حاجز التريليون دولار خلال الربع السنوي الماضي، استمر إجمالي رأس مال تحوط حقوق الملكية في النمو ليصل إلى 1.16 تريليون دولار في الربع الأول من العام، أي بزيادة مقدارها 62 مليار دولار، وذلك مع ضخ المستثمرين لاستثمارات رأسمالية جديدة في استراتيجيات حقوق الملكية تقدر صافي قيمتها بحوالي 370 مليون دولار خلال الربع. كما تلقت صناديق القيمة الأساسية رؤوس أموال جديدة من المستثمرين تقدر قيمتها بحوالي 2.2 مليار دولار خلال الربع لتزداد أصول الاستراتيجيات الفرعية بذلك بما يقرب 50.0 مليار دولار، وهي الزيادة التي تشتمل كذلك على الأرباح الهائلة الناجمة عن الأداء. وقفز مؤشر HFRI لتحوط حقوق الملكية (الإجمالي) بمقدار +7.1% خلال الربع الأول، في حين سجل مؤشر (HFRI 500) لتحوط حقوق الملكية القابل للاستثمار أرباحاً مقدارها +5.4%، والتي يعود الفضل فيها في الأساس إلى مؤشر HFRI لحقوق الملكية: استراتيجيات الطاقة/ المواد الأساسية المتذبذب، والذي ارتفع بمقدار +9.3% خلال الربع.

وشهدت استراتيجيات مراجعة القيمة النسبية الحساسة لسعر الفائدة والقائمة على الدخل الثابت أكبر تدفقات رأسمالية واردة على مستوى الاستراتيجيات خلال الربع الأول، إذ ضخ المستثمرون رأسمالاً جديد يقدر بحوالي 5.6 مليار دولار في استراتيجيات مراجعة القيمة النسبية. وأدت هذه التدفقات الواردة، جنباً إلى جنب مع الأرباح الهائلة الناتجة عن الأداء، إلى ارتفاع إجمالي أصول استراتيجيات مراجعة القيمة النسبية إلى 980 مليار دولار، أي بزيادة حوالي 39 مليار دولار خلال الربع. ويعزى الفضل في زيادة الأصول على مستوى الاستراتيجيات الفرعية في المقام الأول إلى الصناديق متعددة الاستراتيجيات بحفاظ مراجعة القيمة النسبية، إذ تقدر تدفقات رأس المال الواردة التي تلقتها تلك الصناديق بحوالي 4.3 مليار دولار بالإضافة إلى ما حققته من أرباح هائلة في الأصول بفضل الأداء والذي وصلت القيمة الإجمالية لأصول الاستراتيجيات الفرعية بفضلها إلى 573.1 مليار دولار. وسجل مؤشر "HFRI 500" للقيمة النسبية القابل للاستثمار أرباحاً مقدارها +3.1% خلال الربع الأول من العام، بينما تقدم مؤشر HFRI للقيمة النسبية (الإجمالي) بمقدار +3.1% على مدار الربع.

ومن ناحية أخرى شهدت الاستراتيجيات الكلية غير المترابطة زيادات في الأصول خلال الربع الأول من العام، إذ ازداد إجمالي رأس مال الاستراتيجيات الكلية بواقع 14.4 مليار دولار ليصل إلى 618.3 مليار دولار، وهي الزيادة التي شملت صافي استثمارات رأسمالية جديدة تقدر قيمتها بحوالي 875 مليون دولار. كما شهدت كل من الصناديق الكمية والصناديق الأساسية بالاستراتيجيات الكلية الفرعية زيادات في الأصول خلال الربع نفسه، مع نمو الاستراتيجيات المتنوعة الممنهجة/ استراتيجيات مستشار تجارة السلع التي تتبع الاتجاه السائد بما يقدر بحوالي 5.1 مليار دولار، فيما سجلت الصناديق المواضيعية للاستثمار الاختياري أرباحاً مقدارها 4.1 مليار دولار. وتقدم كل من مؤشر "HFRI 500" للاستراتيجيات الكلية القابل للاستثمار ومؤشر HFRI للاستراتيجيات الكلية (الإجمالي) بمقدار +3.7% و+4.1% على التوالي خلال الربع الأول

من العام، بينما جاء أداء مؤشر HFRI للاستراتيجيات الكلية: صناديق التجارة النشطة في مقدمة الاستراتيجيات الكلية الفرعية خلال الربع الأول من العام محققاً أرباحاً مقدارها +5.3%.

ومرة أخرى كانت كبرى الشركات الاستثمارية بالقطاع هي المصدر الرئيسي وراء التدفقات الواردة، إذ تلقت المؤسسات التي تدير استثمارات تزيد قيمتها عن 5 مليارات دولار حوالي 5.3 مليار دولار من إجمالي صافي الاستثمارات الرأسمالية الجديدة الواردة خلال الربع الأول من العام والتي تبلغ قيمتها 6.1 مليار دولار. ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات متوسطة الحجم التي تدير استثمارات تتراوح قيمتها من مليار إلى 5 مليارات دولار شهدت صافي تدفقات صادرة بسيطة بلغت 1.4 مليار دولار خلال الربع، في حين بلغت إجمالي الاستثمارات التي تلقتها المؤسسات التي تدير استثمارات تقل قيمتها عن مليار دولار تدفقات واردة تقدر قيمتها بحوالي 1.14 مليار دولار.

ومن جانبه صرح رئيس مؤسسة أبحاث صناديق التحوط كينيث جيه هاينز بأن صناديق التحوط نجحت في المضي بخطى ثابتة في بيئة تجارة متقلبة والخروج منها بأفضل أرباح لها على الإطلاق خلال الربع السنوي الأول على مدار أكثر من 20 عام، مما تسبب في تحقيق التدفقات الواردة وزيادات رأس المال لمستويات رأسمال قياسية جديدة على المستوى العالمي بقيمة بلغت 3.8 تريليون دولار. واتسمت البيئة التجارية هذه المرة بهيمنة العديد من العناصر مثل الإدارة الرأسمالية الأمريكية الجديدة، وصدور تدابير تحفيزية جديدة، وتطورات في إدارة اللقاحات وظهور سلالات وتحورات جديدة للفيروس، فضلاً عن حالة شديدة من التذبذب في سوق العملات المشفرة وتزايد الاهتمام الموجه من مستثمري البيع بالتجزئة والمنصات التجارية إلى الأسهم التي من المتوقع أن تنخفض قيمتها ويبلغ تقديرها أقل من الواقع ولا يلقى لها الكثيرون بالأهمية. وأضاف هاينز أن كل عنصر من هذه العناصر، إلى جانب الديناميكيات الاقتصادية الكلية والديناميكيات الجغرافية والسياسية المتغيرة، يطرح فرصاً ومخاطر في الوقت نفسه أمام صناديق التحوط المتخصصة التي تستثمر في هذه القطاعات. وتسعى جهات الاستثمار المؤسسية الرائدة التي ترغب في اتباع استراتيجيات استثمارية قائمة على انتهاز الفرص واستراتيجيات دفاعية للتعامل مع العناصر أنفة الذكر إلى زيادة استثمارات المحافظ في صناديق التحوط الرائدة والابتكارية التي استطاعت النجاح في ظل تلك الديناميكيات السوقية سريعة التغير ولا زالت تحقق نجاحات فيها.

### للحصول على مزيد من المعلومات من مؤسسة أبحاث صناديق التحوط:

تابع مؤسسة أبحاث صناديق التحوط على تويتر: @HFRInc

يرجى زيارة [www.HFR.com](http://www.HFR.com)

تابع كينيث هاينز على تويتر: @KennethJHeinz

تابع مؤسسة أبحاث صناديق التحوط على ويبيو: @HFRAsia

### نبذة عن مؤسسة أبحاث صناديق التحوط

مؤسسة أبحاث صناديق التحوط (HFR) هي المؤسسة الرائدة عالمياً في مجال الاستثمار البديل. وقد تأسست عام 1992 وهي متخصصة في مجالات مؤشرات وتحليل صناديق التحوط. وتصدر المؤسسة مؤشرات (HFRI) و(HFRX) و(HFRU)، وهي أكثر معايير قياسية واسعة الاستخدام في هذا المجال لقياس أداء صناديق التحوط على المستوى العالمي. كما تصدر ما يربو على 100 مؤشر لأداء صناديق التحوط تتراوح بين مستويات الصناعة الكبيرة وحتى المجالات المتخصصة الدقيقة للاستراتيجيات الفرعية والاستثمار الإقليمي. وتتضمن قاعدة بيانات المؤسسة، وهي أشمل مورد متوفر لمستثمري صناديق التحوط، تفاصيل على مستوى الصناديق عن الأداء والأصول التاريخية، بالإضافة إلى خصائص الشركات الخاصة بمديري صناديق التحوط الأوسع مجالاً والأكثر نفوذاً. وقد وضعت المؤسسة النظام الأكثر تفصيلاً على مستوى الصناعة لتصنيف الصناديق، مما يسمح بطرح الاستفسارات الشاملة والمتخصصة عن قياس الأداء النسبي وتحليل جماعات النظراء، والمقارنة القياسية. وتعمل مجموعة منتجات التحليل التي أنتجتها المؤسسة على تحسين قاعدة بيانات المؤسسة لتوفير النقاط المرجعية المفصلة والحالية والشاملة والوثيقة الصلة والإجمالية على مستوى قطاع صناديق التحوط بأكملها. كما تقدم المؤسسة خدمات استشارية للعملاء الساعين إلى الحصول على تحليل مصممة بحسب رغبة الإدارة العليا أو تحاليل مختلفة عن المعتاد. وتعد مؤسسة أبحاث صناديق التحوط المعيار المؤسسي لكبار مستثمري الصناعة ولمديري صناديق التحوط.

###